

## وثيقة الاحتجاج التي وجهتها 118 شخصية فلسطينية

إلى الرئيس ياسر عرفات، تطالب فيها بمعالجة الخلل في الأداء القيادي.\*

السيد رئيس دول فلسطين.. رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

السادة أعضاء اللجنة التنفيذية

تحية فلسطين وبعد..

منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية واجه الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية واقعاً جديداً يفرض تحديات جديدة.

ذلك أن إعلان المبادئ كان بمثابة الحدث الفاصل بين مرحلة كفاحية تكرست لإثبات الوجود الفلسطيني على الخارطة السياسية للمنطقة والعالم ومرحلة كفاحية أخرى تنطلق نحو إنجاز أكبر وأكثر تقدماً ألا وهو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرضها وبسواعد شعبها.

ونفترض "سيادة الرئيس" أن شعبنا الفلسطيني بقواه الوطنية قد درس الاتفاق بمقدماته ونصوصه وآفاقه كما فعلت ذلك المؤسسات الوطنية المختلفة لهذا الشعب على نحو أفرز إقراراً دستورياً له عبر اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي. وبالمقابل أفرز معارضة متفاوتة المنطلقات والأهداف.

وهذا أمر بديهي في ساحة كانت السبابة نحو تكريس الحوار الديمقراطي والعلاقات الديمقراطية بين قواها كنهج وحيد يحكم الحياة الوطنية في شتى المجالات.

إننا موقعي هذه المذكرة، رأينا في الاتفاق الفلسطيني . الإسرائيلي حدثاً سياسياً مفصلياً ينبغي التعامل معه بإيجابية ومسؤولية من أجل تطوير الإيجابي فيه ومحاصرة السلبي المستخلص منه. وبهذا الأفق نعلن:

أولاً، اندماجنا المطلق مع طاقات شعبنا في بناء كياننا الجديد على الأرض.

كما نعلن، ثانياً، التزامنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وإطاراتها الشرعية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ووعاء وطني لا بديل عنه ولا موازي له لتنظيم الطاقات الوطنية وقيادتها نحو تحقيق كامل الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وانطلاقاً من ذلك واستفادة من حقنا الديمقراطي في المبادرة باقتراح الأفكار والإجراءات التي نجتهد بأهميتها وحيويتها في هذه المرحلة النوعية من مراحل كفاحنا الوطني نؤكد على ما يلي:

أولاً، أننا غير راضين عن طريقة عمل القيادة السياسية في هذه المرحلة، لا على صعيد إدارة عمليات التفاوض الصعب والدقيق مع الجانب الإسرائيلي، ولا على صعيد الإعداد لبدء مرحلة البناء الوطني في الفترة الانتقالية. إن ما يبدو جلياً للجميع أن القيادة السياسية تمارس دورها بطريقة قريبة من الارتجال وبعيدة عن الإعداد المسبق لما ينبغي اتخاذه من خطوات عملية نحو تجسيد المصالح الوطنية عبر تنفيذ مدروس لالتزامنا في ما تم التوقيع عليه.

ثانياً، إن القيادة السياسية لم تبذل جهداً كافياً لتنشيط الحوار الوطني المطلوب سواء على صعيد القوى الوطنية المتبنية للاتفاق كفرصة توفر إمكانات جديّة للمضي قدماً نحو أهدافنا الوطنية أو على صعيد المعارضة المبدئية للاتفاق.

إن تقاليدنا الوطنية تحتم الإسراع في بدء هذا الحوار والعمل الجدي والدؤوب لإنجاحه من أجل خلق حد معقول من الوثام الوطني الذي يكرس الأمن الداخلي الفلسطيني ويخلق مناخاً صحياً لمزيد من الاحتشاد حول المهمات الجديدة المطروحة على الشعب الفلسطيني.

ثالثاً، إن القيادة السياسية لم تحسن تقديم الاتفاق بصورة موضوعية للشعب الفلسطيني كي يعرف هذا الشعب آفاق وإمكانات حركته الراهنة والمستقبلية. إن ذلك أدى إلى توسيع نطاق البلبلة والغموض والتوجس

\* "السفير" (بيروت) 1993/12/31.

خاصة حين يتلقى الشعب الفلسطيني تفسيرات مختلفة ومتناقضة له ليس فقط على صعيد منظمة التحرير وإسرائيل وإنما على صعيد المنظمة ذاتها.

**رابعاً،** إن غالبية من صوّتوا في اجتماع المجلس المركزي الأخير لمصلحة المصادقة على اتفاق إعلان المبادئ كان تصويتهم في حقيقة الأمر، وبالعودة إلى كلماتهم ومدخلاتهم، مشروطاً بتطوير الأداء القيادي وحشد الطاقات الفلسطينية والاستفادة الأمثل من الكفاءات والخبرات الفلسطينية أينما وجدت والتعامل مع عملية السلام باعتبارها عملية كفاحية وليس إدارية أو بيروقراطية، حيث إن نتيجة اتفاق إعلان المبادئ وبكلمات الكثير من أعضاء المجلس ستكون خيراً أو وبالأعلى على الشعب الفلسطيني، ستفتح الأبواب باتجاه الاستقلال الوطني والدولة المستقلة أم ستكرس الاحتلال، سيحددها في الأساس مدى توفر الاشتراطات المذكورة آنفاً.

إننا نتقدم بهذه الإشارات العامة على نحو أولي طالبين من القيادة السياسية تحمل مسؤولياتها في معالجة الظواهر السلبية على نحو يكفل أداء متوازناً وناجحاً ومسؤولاً لمهام المرحلة المقبلة.

وانطلاقاً من ذلك، نتقدم بالمطالب العاجلة التالية:

**أولاً،** تقوم القيادة السياسية بتأسيس المجالس المتخصصة في جميع مجالات العمل الوطني، سواء على صعيد البناء الذاتي للكيان أو على ترشيد الحركة في المحيط العربي والدولي.

**ثانياً،** أن توجه القيادة السياسية نداءً إلى الخبراء التخصصية في شتى المجالات للانتظام في هذه المجالس وما يتفرع عنها من مجموعات عمل، سواء على صعيد التخطيط أو التنفيذ. ومن أجل تنظيم هذه العملية الكبرى ينبغي استحداث دائرة خاصة في المنظمة تتولى متابعة هذا الأمر ووضع في الإطارات الملائمة للعمل.

**ثالثاً،** اعتماد مبدأ الكفاءة المهنية وتجاوز الذهنية الفئوية والترضية على حساب الكفاءة.

**رابعاً،** وضع خطة تفاوضية متكاملة مشتقة من اتفاق إعلان المبادئ تضمن تكامل وتناغم عمل اللجان والفرق التفاوضية المختلفة.

**خامساً،** تشكيل هيئة قيادية مصغرة من أجل قيادة مجمل العملية التفاوضية والإشراف عليها ومتابعتها والتنسيق بين لجانها وفرقها المختلفة.

**سادساً،** تشكيل مجلس تنمية وإعمار فلسطين وفق مواصفات محددة تضمن له حسن الأداء والتخطيط والمتابعة والمراقبة والمصادقية لدى شعبنا ولدى الدول المانحة للمعونات لتطوير البنية التحتية لاقتصادنا الوطني.

إن كل تأخير في تشكيل هذا المجلس من شأنه إضاعة المزيد من الوقت، وإضعاف مصادقية الطرف الفلسطيني لدى الأطراف الدولية المعنية بمساعدة شعبنا.

**سابعاً،** إنجاز عمل اللجنة القانونية المكلفة صياغة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الوثيقة الدستورية) بما يؤكد طبيعتها الديمقراطية والتزامنا بجميع المبادئ التي وردت في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني.

ومن ثم طرح هذه الوثيقة الدستورية، وبأسرع وقت، للمناقشة على أوسع نطاق في صفوف الشعب الفلسطيني.

**ثامناً،** أن تقوم القيادة السياسية وعلى نحو فوري بتشكيل هيئة قيادية عليا للانصراف نحو الحوار الوطني والبدء فيه والعمل على إدامته وإنجاحه، ولتعمل القيادة السياسية على الإفادة من أخطائها السابقة في هذا المجال حين كانت تشكل لجنة لهذا الغرض لا تفعل شيئاً لمتابعة جهودها بقدر كاف من الجدية.

**تاسعاً،** تأسيس هيئة تخطيطية واستشارية وتوجيهية عليا من الخبراء تعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة التنفيذية لمساعدتها في أداء مهماتها الكبرى في هذه المرحلة.

إننا حين نقترح أمراً كهذا لا ننتقص من دور وصلاحيات الهيئة التنفيذية الأولى في حياتنا الوطنية، وإنما لأننا ندرك كم تأثرت هذه الهيئة سلباً من خلال الانسحابات التي أقدم عليها البعض من أعضائها ومن خلال احتمال انسحابات جديدة أو تجميد جديد.

إننا لا نقبل أن ترتفع القرارات المصيرية لوضع سلبى كهذا وفي الوقت ذاته لا نقترح ما يحل الوضع الدستوري والعملية لهذه المؤسسة.

إننا نتقدم بهذه المذكرة المتضمنة إشارات عامة لما نراه خللاً جوهرياً في أدائنا القيادي على مستويات عدة، والمتخصصة اجتهادات أولية لما نراه معالجة موضوعية لهذا الخلل.

ونعلن أننا، الموقعين على هذه المذكرة، شكلنا من بيننا هيئة متابعة لما ورد فيها وقد كلفت هذه الهيئة بالعمل الحثيث والصبور لتنفيذها.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)